مقال خصوصي مع
طلب نشره في صحيفة
وتم نشره بجريدة الشروق
07.06.2006

واجبنا جميعا إنقاذ الرابطة

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان هي رابطتنا جميعا. إنها "مكسب وطني". قال ذلك الرئيس بن علي في أكثر من مناسبة. لقد آمن الرئيس بها منذ نشأتها، ودافع عنها وعن مناضليها في فترات التهديد الحرجة التي ظهرت في عهد سابق.

عندما نقول مكسبًا وطنيًا، نعني بذلك أن الرابطة ليست شأن الرابطيين فقط، وإن كان لهم الدور الأوّل. إنما الرابطة هي شأن الجميع. لنا حق على الرابطة، وعلينا واجب تجاهها.

لذلك نعتبر أن إنقاذ الرابطة واجب جماعي أيضا. وفي هذا المجال كذلك يعود الدور الأوّل للرابطيين. لكن علينا نحن دور آخر: المساعدة على الإنقاذ.

بعد حوالي 30 سنة من حياة الرابطة، كأن جرس التغيير بدأ يدق.

الوضع الذي نشأت فيه لم يعد هو الوضع اليوم. كان المناخ السياسي متأزما، والتعددية السياسية منعدمة. كانت الرابطة الملجأ ربّما الوحيد، وعلى كل الحال الملجأ الأنسب للنشاط السياسي.

اليوم لم يعد المعارضون السياسيون في حاجة إلى ذلك. الأحزاب متعدّدة، والتنوّع كبير. بقاؤهم في العمل الجمعياتي فوّت على الأحزاب فرصة كسب "نشطاء" فاعلين. كما أن بقاءهم في العمل الجمعياتي فوّت على المجموعة الوطنية إثراء التنافس الديمقراطي.

أما الرابطة، فمن جهتها أيضا، لم تعد تتحمّل هذا العبْء المتراكم على مرّ السنين. إتكاء المتسيّسين عليها عرقل عملها الإنساني. لم تستطع التخلص من صراعات السياسين، ولا قدرت على التفرّغ لنشاط "الحقوقيين الإنسانيين".

إذا أردنا تلخيص هذه التحوّلات، نقول أنه حان الوقت اليوم لنخلّص الرابطة من التوظيف السياسي. علينا أن نمكّنها من القيام بوظائفها الإنسانية. نقول أيضا أن على الرابطة التخلّي عن تنظيمها الفئوي، ومنهج عملها الصّدامي. نقول لها أنه حان الوقت

أن تنحى منحى استقلاليا فعليا، وأن تتبع منهج عمل تحاوري. بهذا فقط تستعيد المصداقية. بهذا فقط، تؤدي أدوارها بنجاعة.

دون هذا التحوّل، تنقلب الرابطة إلى "مشكل"، في حين أنها أتت لحلّ المشاكل. تصبح هي الطالبة للحماية في حين أنها أحدثت لحماية الآخرين.

الجميع يتفق أن الرابطة سارت اليوم نحو المأزق. الجميع يعلم أيضا أنّ الخروج من المأزق، والعود إلى الطريق السليم هو بين أيدي الرابطيين المخلصين دون سواهم. بعض القدماء حاولوا مساعدة الهيئة الحالية على تجاوز الأزمة. شخصيات أخرى قدمت مساعي حميدة. لكن الأزمة باقية، والجهود لم تسفر عن شيء جدّي.

اليوم نحتاج إلى شجاعة الرابطيين الغيورين، ومبادرة القاعديين.

الوفاق الذي نشأت عليه الرابطة في 1997 انقلب بعد سنوات قليلة إلى صراع. الفئات السياسية التي لم تلق الأحزاب للنشاط لم تغادر الرابطة بعد نشوء الأحزاب الجديدة. لم تقلع عن الاستضافة عند الرابطة رغم تنامي المشهد التعددي. "الزعامات" التي، إلى اليوم،

ترى نفسها أضخم من الأحزاب بقيت في دار الرابطة، لأنّها دار "مكيّفة مريحة". بقوا فيها لأنّها الطريق الأسهل للنقد، ولأنها الأداة الفضلى "للاتصال" بالخارج وللحصول على "تمويلات". في حين أن الأحزاب الناشئة تحتاج إلى جهد وإلى نضالية، وأموالها الداخلية محدودة، ومن تبرّعات مناضليها ودعم المجموعة الوطنية. هذه الزعامات مستعجلة، في حين أن العمل الحزبي طويل النفس. هذه الحركات تترصّد الفرص السهلة في حين أن الأحزاب تتطلّب بناءًا فكريا وعملاً مُضْنيًا لكسب الرأي العام وللحصول على مواقع انتخابية.

قامت الرابطة في البداية عل شخصيات مستقلّة آمنت بحقوق الإنسان. وحتى وإن تمّت مراعاة التركيبة السياسية للمجتمع في ذلك الوقت، ظل الحضور الشخصي هو السائد. لكن الرابطة سرعان ما انقلبت إلى مزايدات طائفية وفاقية. ثم أصبحت تركيبة شبه فيديرالية "توازن" -بمكاييل خاصّة- بين الحساسيات السياسية. لم تكن تركيبتها شبه الفيدرالية في ذلك الوقت الحلّ الأمثل. بل بالعكس، سيّست المنظمة التي كان من المفروض أن لا

تسيّس. عرّضت المنظمة لهشاشة لاحقة لم تصمد أمام الحراك السياسي المعقد.

ما خشي حصوله حصل فعلا. عملت الرابطة زمنا طويلا بهذه التوازنات غير المستقرّة، وبمعادلات صعبة. ثم تركت التركيبة الوفاقية المكان لسيطرة المجموعات. اليوم نعيش سيطرة جماعة يسارية. في وقت سابق، برز "الإسلاميون". قبلهم برزت أطراف أخرى "ديمقراطيون اشتراكيون" وغيرهم. شهدت الرابطة طوال هذه المدّة أزمات احتكارية، لكن الرابطة لم تعش احتكارًا وتأزما مثل ما حصل اليوم. لم تشهد تطرفا وتصلّبا، ولا تسيّسا بالمعنى الخطير للكلمة، مثلما يجري اليوم.

حصل الانزلاق بصورة مطردة. بدأت المجموعات السياسية في تقاسم المقاعد في الهيئة المديرة. ثم عمد أعضاء الهيئة المديرة إلى تقاسم الأنصبة عند فتح الانخراطات الجديدة. ونحت البيانات في جلّ المناسبات، منحى "سياسويا". اليوم تجاوزنا الحدّ. أصبحت هناك إقصاءات. أصبح هناك احتكار ومنع للانخراط. تم حلّ عدّة هياكل دون سند قانوني، بل لحسابات سياسية. تم رفض

التقاضي، ثم تم رفض تطبيق أحكام القضاء. تصاعدت في مقرّ الرابطة رائحة المشاكسة والمزايدة. أدوار الرابطة، وبياناتها، لم تعد "إنسانية"، ولا "سيـــاسية". أصبحت هذه المرّة "فوضاوية"، "عصيـــانية". تريد عقد المؤتمر بالقوة، في حين أن عدّة فروع إستصدرت أحكاما قضائية تحول دون عقد المؤتمر. ترفض تصحيح الأوضاع في حين أن هياكلها في عديد الجهات تطلب هذا التصحيح وحصلت على أذون قضائية. ليس هذا كلامي، إنه كلام رابطيين عديدين أصبحوا على مرّ السنين ضحايا هذه السلوكيات.

أناس تقدموا للرابطة بشكاوي طالبين حلولا لشكاويهم، استخدمت شكاويهم لأغراض أخرى. كم من مواطن أصبح "ملف ضغط" بين أيدي بعض القيادات الرابطية. تُعقَّدُ القضايا عمدًا بدعوى استحالة الحوار مع السلطة، وتستخدم لأغراض سياسية. أما عن "الحصانة" التي صنعها النشطاء لأنفسهم، فحدّث ولا حرج. لا حدود لها ولا ضوابط. إذا مسكت بأحد خيوطها، ومارست عملا ضدّ أحدهم أو أحد مساندیهم ولو بصورة شرعية

لا لبس فيها، تلتفّ حولك شبكة عريضة، لا تقدر على تخليص نفسك منها إلاّ بترضيات وبتنازلات.

لا أقول أن كل القيادات الرابطية نحت هذا المنحى، ولا كلّ النشطاء تعسّفوا في الحق. لا أقول أيضا أن كل الرابطيين القاعديين سكتوا عن هذا الصنيع. إنما ظهرت حالات من السكوت، سبقتها مظاهر من الترهيب، أدّت بالرابطة إلى الانزلاق، وانتهت بها اليوم إلى التأزم.

وجدت أطراف أجنبية عديدة في هذا المشهد الرابطي مرتعا لخدمة مصالحها. كما وجدت بعض القيادات الرابطية في هذه الحماية استعداءًا وتقوية لها على الداخل، وطريقة سهلة مريحة للحصول على موقع سياسي. الهيئة الحالية وجدت التأزيم وضعا مريحا، لأنها بغياب المؤتمر الجديد، تواصل الجلوس في المقاعد.

حتى المعارضة عند هذه القيادات لم تعد معارضة لنظام. إنها أصبحت معارضة للوطن بأكمله. تواجدت هذه القيادات داخل الرابطة وفي أحزاب وتنظيمات سياسية أخرى حتى أنك أصبحت

لا تعرف باسم من يتكلمون. وأغلب الظن أنهم أنفسهم "لا يعرفون" بأي اسم يتكلمون.

ما كانت الرابطة تؤول إلى هذا الانزلاق ولا إلى هذا التأزم لو كان عملها إنسانيًا فعلا. ما كانت لتنحرف لو كان منهجها حواريًا براغماتيكيًا فعلا. ما كانت تدخل في متاهات لو كان غرضها إيجاد الحلول الإنسانية لا خلق المشاكل السياسية.

تعرف الرابطة أن ليس من صالح السلطة أن تتغافل عن أي تجاوزات. كما تعرف الرابطة أن السلطة تبحث دائما عن منع التجاوزات. فالتجاوزات تحصل في كل دولة، وتحصل في كل زمان، والتجاوزات إن استمرّت وتفاقمت، تنهك النظام ذاته. تعرف الرابطة جيّدا أن الحلّ لا يكون إلاّ بالحوار، ويكمن في موضوعية المعلومات، وفي مصداقية الملفات وفي نزاهة الوساطات.

لكن أين نحن الآن من هذا الحوار؟ كيف يحصل الحوار إذا كانت المطالب لا توجه إلى السلطة، وإنّما توجّه إلى الخارج؟ كيف يتواصل الحوار إذا لم يتم التحرّي من المعلومات، بل تحشر المطالب بالمغالطات؟ كيف يكون الحوار والبيانات الموزّعة لا تدعو إلى

التسوية، وإنما تدعو إلى التشهير وتستعمل عمدًا لغة استفزاز؟ كيف يكون الحوار، وهناك أوصياء أجانب على الرابطة يصدرون البايانات ضدّ تونس ويتكلمون باسم الرابطة التونسية ضدّ الحكومة التونسية؟

عالم حقوق الإنسان اليوم عالم غريب. شبكات رهيبة انتصبت. فيها ما هو إنساني دون شك، لكن فيها الكثير من السياسة. أموال طائلة تدور في هذا "الاقتصاد الجديد". مهن جديدة تبرز، "حرفية" تدرّس، "مهارات" تكتسب، مناصب عليا تفتح، جوائز عديدة وترقيات مربحة. تبادل مزايا، واستهداف مصالح. اقترنت "الصفقات التجارية" "بالحملات التشويهية". شبكات حولها شبهات، ومنظمات تمسكها حكومات، و"حقوق" خلفها "سياسات".

هناك اليوم "سوق جديدة" لحقوق الإنسان. "بورصات"، "تقييمات وترتيبات وشهادات". هناك "إستراتيجيات للزعزعة" تحاك في بعض وزارات الخارجية الكبرى ووكالات الاستعلامات ومراكز التحليل الإستراتيجي. بعد انتهاء القطبية الثنائية، أصبحت

إستراتيجية تهرئة الأنظمة هي الأنسب، وأصبحت الإدّعاءات حول انتهاك حقوق الإنسان هي المدخل.

يجب أن لا يفهم من هذا الكلام أننا نتنكر لحركة حقوق الإنسان. أبدًا. تونس انخرطت فيها، والرئيس بن علي أوّل من آمن بها. هي حركة عالمية جادّة. لكنها تنامت بصورة مذهلة، وضغطت بسرعة غريبة. لم توضع لها قيود مثل الحركات المعولمة الأخرى، ولم تقبل أن تخضع لرقابات. كل هذا مكّن من الاندساس. ساعد على التوظيف السياسي. أطلق العنان للتجاوزات. أفلت عديد المنظمات الحقوقية من الرقابات.

ما تعتزّ به تونس وترتاح إليه اليوم، هو المجلس الجديد لحقوق الإنسان الذي أحدثته الأمم المتحدة. تعتزّ لأنها نجحت فيه، وهو مؤشر يعكس جدّية تونس ومصداقيتها. ترتاح إليه لأن المجلس الجديد سوف يعمل بالمبادئ التي تعلقت بها تونس وأدرجتها في الدستور، أي في أعلى هرم القوانين: ألا وهي شمولية الحقوق، وكونيتها. سوف يعمل المجلس أيضا على تجنب الأخطاء التي سارت فيها بعض المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

النظام الأساسي للمجلس الجديد يضع ثوابت نأمل أن تصبح "مدوّنة للسلوك" لحركات حقوق الإنسان:

- √ لا لتسييس حقوق الإنسان،
- √ لا للانتقائية في التقييم ولا لسياسة المكيالين،
- √ الحرص على "بناء القدرات" الوطنية لحماية الحقوق ولا البحث عن التشويه،
- √ الحرص على التحاور مع الحكومات ومع مؤسساتها المعنية قبل الحكم عليها،
- √ التثبت دائما، في مصداقية المنظمات المنتصبة للدفاع عن حقوق الإنسان، وفي موضوعية المعلومات التي ترسلها أو تشيعها.

رابطتنا إذًا وضعت لحلّ المشاكل لا لتكون هي المشكل. ضحايا التجاوزات يطالبون بحلول، لا يريدون أن يكونوا أدوات للتعقيد. الرابطيون المخلصون يريدون رابطة "إنسانية" مستقلّة فاعلة، لا فضاء ضيّقا يتصارع فيه السياسيون.

رابطتنا "مكسب وطني" كما يقول الرئيس بن علي. نحن إذا مطالبون بالحفاظ عليه. نداء الإنقاذ يكون إذًا نداءًا للجميع، نشطاء ومواطنون عاديون، سياسيون وجمعياتيون.

أقول للرابطيين أن لا حلّ لرابطتهم بدونهم. أقول لهم أنّ لا حلّ للرابطة دون مبادرة قويّة تنتزعها من مخالب السياسة، ودون عمل صادق يُعيد إليها استقلاليتها ونجاعتها. نريد طريقًا جديدة لهذه المنظمة العريقة. طريقًا يفضي إلى محطات، لا زقاقا ضيّقا يفضي إلى الانسداد. نريد منظمة تنتج الحلول، لا منظمة تبيع المشاكل.

الرابطة ليست ملكا تتقاسمه الأحزاب. الرابطة منظمة خارج الأحزاب. على هذا الأساس تصاغ مبادئها الجديدة. على هذا الأساس، يعاد نظام الانخراط فيها. على هذا الأساس تختار قياداتها، وعلى هذا الأساس أيضا، تتخذ مواقفها وتصدر بياناتها. لا نريد وصاية من الخارج. لا نريد تحالفات خفيّة. نريد استقلالا تاما. نريد منظمة وطنية صادقة، منخرطة في الحركة العالمية لحقوق الإنسان، تعمل معها بدون خلفيات سياسوية، في شراكة متكافئة فاعلة.

عندما تعود الرابطة إلى المجتمع المدني، وعندما تبتعد عن المجتمع السياسي، يصبح الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان هو الهدف، ويصبح إنتاج الحلول عملا سهلا، ويبرز الحوار مع السلطة المنهج الوحيد السليم.

أعرف أن هذه الكلمات لن ترضي بعض كبار النشطاء، الذين "استثمروا" الكثير في الرابطة، ولن يقبلوا التخلّي عن "المكاسب"، ولا التخلّي عن "المواقع".

لكني أعتقد أن هذا الخطاب سوف يلقى الصدى عند الرابطيين المخلصين. قد يتحمس بعضهم للتوجه الجديد. بهذا التوجّه تشق الرابطة طريقها الجديد. بهذا التوجه، تسير نحو النجاح.

كلنا وطنيّون، وكلّنا نعمل من أجل تونس. كلّنا ديمقراطيون وكلّنا نحبّ الحرية. كلّنا نقدس مؤسساتنا ونتمسك بقيمنا الجمهورية. لنمش إذًا مع بن علي في طريق الحرية والديمقراطية ولندعم خطاه. لنسوّ معا الإخلالات إن وجدت، لنعالج التجاوزات التي تحصل، وليس ثمّة نظام خال من التجاوزات، لنفصل العمل الحزبي السياسي عن العمل الجمعياتي المدني، ولنحقّق البناء التعدّدي

السليم. لنفصل بين الأدوار، وليساهم كل من موقعه في هذا البناء. نريد من جهة، أحزابًا تولّد الأفكار وتوسّع الخيارات أمام التونسيين. ونريد من جهة أخرى، جمعيات ترسّخ مواطنة المواطن، وتدفعه للمشاركة وللنضالية. ونريد فوق كل هذا وذاك، دولة مهابة، وقانونًا يحمي الجميع.